الفصل الرابع

واو الاستئناف

مما يتصل بعطف القصة على القصة في بعض الصور ، تلك الواو التي أطلق عليها واو الاستئناف ، ويقصد بها ابتداء الكلام بعدها ، وقطعه عما قبله . وقد لجأ البلاغيون إلى القول بهذه الواو فيما أشكل عليهم عطفه ، أو تعارض العطف مع قواعد الوصل المقررة في بابه ، فهم لا يلجأون إليها إلا عند الضرورة ، كما قال الدسوقي في حاشيته تعليقًا على الواو في قولهم (لا وأيدك الله) : «هذا تصريح بأن الواو المذكورة عاطفة لا زائدة لدفع الإيهام ، وليست استئنافية كما قيل ، لكونها في الأصل للعطف ، فلا يصار إلى خلافه إلا عند الضرورة» [1] .

وقد وجد الدسوقي هذه الضرورة في قول الشاعر :

فَلا صَرْمُهُ يَبْدُو وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ ...

حيث جعل السعد «وفي اليأس راحة» استئنافا بيانيًّا ، وهو ما يتعارض مع قاعدة وجوب الفصل لشبه كمال الاتصال ، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ (التوبة:١١٤) ، فهو أيضًا استئناف بياني كما صرحوا به وفيه الواو . فكيف يتأتى الوصل وهو موضع من مواضع الفصل ؟ قال الدسوقي : «وأجيب بأن الواو في البيت والآية للاستئناف لا للعطف ، وما قيل إنه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية ، أعني الجملة الابتدائية ففيه نظر ، بل قد عهد ذلك ، كالواو في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ، برفع يذرهم ، كما صرح به في المغني» [2] .

فالبلاغيون إذن يقولون بالاستئناف النحوي في الواو إذا أشكل عليهم أمر العطف ، أو تعارض مع القواعد التي قرروها في باب الوصل والفصل ، وإن كان ذلك غير شائع في كلامهم .

---

(١) حاشية الدسوقي ٦٨/٣ .

(٢) المصدر السابق ٥٣/٣ .

ولكون هذه الواو لا تتردد كثيراً في كتب البلاغيين اعتبر المرحوم الشيخ سليمان نوار واو الاستئناف مصطلحًا نحويًا لا يقره علماء البلاغة ، فقال : « وعلماء البلاغة كما ترى لا يرون هذا الرأي ، والحق معهم ، فالواو خلقت للربط لا لابتداء كلام ، وقد قلت غير مرة : إن الذي حملهم على جعل الواو للاستئناف عدم ظهور المعطوف عليه ، والعربي الدقيق الملاحظة قد يحذفه اتكالاً على ذكاء السامع ، أو يلاحظ المعنى في العطف ، وقد كنت حين دراسة القرآن ألاحظ مثل هذه الواو التي يقولون عنها إنها للاستئناف ، فأجد المعنى على العطف قويًا ، وقد يكون واضحًا ، وإذًا فليس فيما نرى واو استئناف »[1].

وقد أكثر المفسرون من ذكر هذه الواو كلما بدا لهم انتقال القرآن من غرض إلى غرض أو الإخبار بجملة مقطوعة عما قبلها في الإعراب ، كما قال الشهاب في قوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ (آل عمران:٤٨) ، فعلق على عبارة البيضاوي (كلام مبتدأ ذكر تطييبًا لقلبها) ، علق بقوله : « يعني أنه كلام مستأنف ، ليس داخلاً في حيز قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام ، والواو تكون للاستئناف ، وتقع في ابتداء الكلام كما صرح به النحاة ، فلا حاجة إلى تأويله بأنه معطوف على جملة مستأنفة سابقة ، وهي ﴿ وَإِذْ قَالَتْ ﴾ إلخ ، أو مقدرة »[2] .

والآن نتساءل عن هذا الاستئناف بالواو الذي قال به النحاة ما هو ؟ وفي أي موضع يتحقق ؟ وهل ما جرى عليه المفسرون من القول بالاستئناف عند انقضاء غرض وبدء غرض جديد هو متابعة للنحاة ، أو مضي مع رجال البلاغة في قواعد الفصل والوصل ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نسوق نص المغني الذي اتكأ عليه علماء البلاغة والمفسرون في واو الاستئناف . يقول ابن هشام : « الثاني والثالث من أقسام

---

(١) مذكرات في الفصل والوصل ص ٥٤ .

(٢) حاشية الشهاب ٣/٢٧ .

الواو : واوان يرتفع ما بعدهما : إحداهما واو الاستئناف نحو ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ (الحج:٥) ونحو : لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن ، فيمن رفع ، ونحو ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (الأعراف:١٨٦) فيمن رفع أيضًا ، ونحو ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة:٢٨٢) ، إذ لو كانت واو العطف ولانتصب «نقر»، ولانتصب أو انجزم «تشرب» ، ولجزم «يذر»، كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر ، وقال الشاعر :

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

وهذا متعين للاستئناف ، لأن العطف يجعله شريكًا في النفي فيلزم التناقض» [1] .

ويتضح من هذا النص أمران : أولهما أنه يقصد من نفي العطف في الأمثلة التي أوردها عدم إشراك الفعل المعطوف مع الفعل المعطوف عليه بدليل المغايرة في الإعراب أو التناقض في المعنى ، وهذا لا يمنع صحة العطف على الجملة بأسرها ، لا على خصوص الفعل ، فيكون من عطف الجمل ، لا من عطف المفردات التي تقتضي التشريك في الحكم الإعرابي . وثانيهما : أنه في كل أمثلته التي مثل بها اقتصر على ما يوهم أن يكون عطفًا لفعل على فعل ، وهذا يعني اختصاص واو الاستئناف بما يقع بعدها فعل لا يراد عطفه على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، فيرتفع الفعل قطعًا له عما قبله في الإعراب ، وهذا لا يعني انقطاعه عن الجملة بكاملها ، وإلا فكيف يمكن استئناف كلام تقطع صلته بما قبله وفيه ضمير عائد عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ؟ وهل يعقل أن يكون الفعل المستأنف بالواو في البيت «ويقصد» كلامًا مقطوعًا عما قبله ، مستقلاً بذاته ؟

---

(١) مغني اللبيب ٢/٣٣ .

لا أعتقد أن ابن هشام قصد إلى ذلك ، بدليل ما قاله في الاستئناف بالفاء ، والفاء والواو في هذا المعنى أخوان ، يقول ابن هشام : « قيل : تكون الفاء للاستئناف ، كقوله :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القِوَاءَ فَيَنْطِقُ

أي : فهو ينطق ؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ، ومثله ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (البقرة:١١٧) بالرفع ، أي : فهو يكون حينئذ . وقوله :

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

أي : فهو يعجمه ، ولا يجوز نصبه بالعطف ؛ لأنه لا يريد أن يعجمه . والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف،وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله (يريد) ، وإنما يقدر النحويون كلمة (هو) ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف» [1] ، فكما أن الاستئناف بالفاء يعني ترك عطف المفردات واعتماد عطف الجمل ، فكذلك الاستئناف بالواو ، وهو الذي قال به النحاة في بعض ما استشهد به ابن هشام من أمثلة الاستئناف بالواو ، وسار عليه كثير من المفسرين .

ففي قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ (البقرة:٢٧١) ، قال أبو علي الفارسي : «من قرأ ونكفر عنكم من سيئاتكم فرفع ، كان رفعه من وجهين : أحدهما : أن يجعله خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : ونحن نكفر عنكم من سيئاتكم ، والآخر : أن يستأنف الكلام ويقطعه عما قبله ، فلا يجعل الحرف العاطف للإشراك ، ولكن لعطف جملة على جملة» [2] .

---

(١) مغني اللبيب ١/١٤٤ .
(٢) الحجة ٣/٤٠ (بلدية) .

وقال الدكتور عبد العظيم فتحي في رسالته «النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي» : «وقد قال سيبويه : «الرفع ههنا وجه الكلام ، وهو الجيد ، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء ، فجرى الفعل هنا كما يجري في غير الجزاء . والأقرب في تفسير قوله هذا أن «ويكفر» بالرفع مستأنف لا موضع له من الإعراب) ، والواو عطفت جملة كلام على جملة كلام ، وهذا التوجيه ذكره أبو علي فيما تقدم» [1] .

وهذا الذي فهمه الباحث من كلام سيبويه ، وصرح به أبو علي الفارسي ، هو ما جرى عليه ابن عطية في تفسيره ، حيث قال : «وأما رفع الراء فهو على وجهين ؛ أحدهما أن يكون الفعل خبر ابتداء تقديره : ونحن نكفر ، أو : وهي تكفر ، أعني الصدقة ، أو : والله يكفر ، والثاني القطع والاستئناف ، وأن لا تكون الواو العاطفة للاشتراك لكن لعطف جملة كلام على جملة» [2].

وقد تكرر من أبي حيان في تفسيره جعل واو الاستئناف عاطفة جملة على جملة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾ (البقرة:١٤٥) .

قال أبو حيان في قوله ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾ : «هي مستأنفة معطوفة على الكلام قبلها ، لا على الجواب وحده ، إذ لا يحل محله ، لأن نفي تبعيتهم لقبلته مقيد بشرط لا يصح أن يكون قيداً في نفي تبعيته قبلتهم» [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ (المائدة:٨٤) ، يقول أبو حيان : «﴿ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ الأحسن والأسهل أن يكون استئناف

---

(١) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ٢٨٣ .
(٢) المحرر الوجيز ٢٥٨/٢ .
(٣) البحر المحيط ٤٣٢/١ .

إخبار منهم بأنهم طامعون في إنعام الله عليهم بدخولهم مع الصالحين ، فالواو عاطفة جملة على جملة ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ ﴾ لا عاطفة على «نؤمن» أو على «لا نؤمن» ، ولا على أن تكون الواو واو الحال ، ولم يذكر ابن عطية غير هذا الوجه»[1] .

وفيما ذهب إليه ابن عطية وأبو حيان يسر وسهولة ، وفيه ارتقاء من الرد على إنكار من ينكر عليهم إيمانهم إلى الإقبال ـ بالدعاء ـ على الله تعالى طامعين في رحمته أن يجعلهم في صحبة الصالحين ، وقد ألمحت الواو إلى الربط بين إيمانهم بالله ، ورجائهم حسن المثوبة ، تنبيهًا على أنهم أطاعوا ربهم فاستحقوا أن يكافئهم الله بما رجوه وأملوه ، وهو أولى مما ذهب إليه الزمخشري من جعل الواو حالاً أو عطفًا على «نؤمن» ، ولم يرتضه أبو حيان .

وقد جرى السعد في حاشيته على ما جرى عليه أبو علي الفارسي وابن عطية وأبو حيان ، وغيرهم من جعل واو الاستئناف عاطفة جملة على جملة . ففي قوله عز وجل : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ (النساء:٤٢) . قال الزمخشري : «﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ ولا يقدرون على كتمانه ، لأن جوارحهم تشهد عليهم ، وقيل : الواو للحال ، أي : يودون أن يدفنوا تحت الأرض ، وأنهم لا يكتمون الله حديثًا»[2] ، فعلق السعد عليه بقوله : «هذا وكلام المصنف بعدُ محلُّ نظر ، وما ذكره من المعنى ذكره بعينه صاحب المرشد ، من غير إشارة إلى كون الواو للحال ، بل مع إشارة إلى كونها للعطف على ﴿ تُسَوَّىٰ ﴾ ، ثم جوز كونها للاستئناف ، يعني العطف على جملة ﴿ يَوَدُّ ﴾ ، وصرح بأنه حينئذ لا يدخل تحت التمني ، ويكون بمعنى : لا يقدرون على الكتمان»[3] .

---

(١) البحر المحيط ٧/٤ .

(٢) الكشاف ٥٢٨/١ .

(٣) حاشية السعد ٧٩/٢ .

فالسعد يفرق بين العاطفة والمستأنفة بأن الأولى عطفت فعلاً على فعل ، أي ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ﴾ على ﴿ تُسَوَّىٰ ﴾ ، والثانية عطفت جملة ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ على جملة ﴿ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ . . ﴾ ، وترتب على ذلك أن دخل المعطوف في الأولى تحت التمني ، وخرج في الثانية منه .

ومثل ذلك قاله السعد في قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام:٢٧) ، حيث فسر الابتداء في قول الكشاف على وجه الرفع في «نكذب» : «ثم ابتدأوا ﴿ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ واعدين الإيمان ، كأنهم قالوا : ونحن لا نكذب ونؤمن على وجه الإثبات» [1] . فسر السعد ذلك فقال : «يريد أنه ليس عطفًا على ﴿ نُرَدُّ ﴾ ليدخل تحت التمني ، ويكون المعنى : ليتنا نكذب ، بل هو عطف على التمني عطف إخبار على إنشاء ، وهو جائز باقتضاء المقام» [2] .

لكن الشهاب لم يرتض تفسير السعد للاستئناف بأنه من عطف الجمل فقال: «والمراد بالاستئناف والابتداء معناه المتبادر المعروف ، وهو قطع الكلام عما قبله بأن لا يعطف عليه ، فالواو كالزائدة ، أو قطعه عما في حيز التمني ، وعطفه على مجموع الكلام ، فإنهم قد يستعملونه بهذا المعنى ، كما ذكره صاحب المغني في حرف الفاء ، حتى إنهم سموا واو الحال واو الابتداء ، فمن حمله على الأول قال في تفسير كلام المصنف رحمه الله : أي ابتداء كلام ليس عطفًا على ما قبله على وجه الإخبار ، وإلى الثاني مال النحرير (يقصد السعد)، فقال : معنى كونه استئناف كلام أن يكون معطوفًا على التمني عطف إخبار على إنشاء ، وهو جائز عند اقتضاء المقام ، وأورد عليه أن عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه لم يجوزه في شرحه على التلخيص ، وأن اعتبار المقام إنما

---

(١) الكشاف ١٢/٢ .

(٢) حاشية السعد على الكشاف ٣٠٨/٢ .

يكون بعد صحة أصل الكلام ، والحق أن هذا العطف إنما يصح فيما لـه محـل من الإعراب ، وليس معنى الاستئناف ما ذكره»[1].

والحق أن ما ذهب إليه السعد هو الأقرب إلى بلاغة النظم الكريم في إبراز الترابط وتعانق المعاني والألفاظ ، وهو أقرب أيضًا إلى روح الكشاف الذي جعل العطف في قراءة النصب على «نرد» ، فهم يتمنون أن يردوا إلى الحياة ، ويتمنون أن لا يعودوا إلى ما كانوا عليه من التكذيب ، وحمل قراءة الرفع على الابتداء بمعنى أنـهـم تمـنـوا العـودة ، ووعـدوا إن أجيبوا إلى ما تمنوه أنـهـم لا يكذبون بآيات الله ، كما يدل عليه قول الكشاف (واعدين الإيمان) ، فها هنا تمن ووعد ، وكلاهما مما قاله المشركون ، وأقول : هذا أقرب إلى روح الكشاف ، لأن طريقته في تلمس الروابط بين أجزاء النظم ووصل المعاني والأغراض مهما تباعدت ، تأبى أن يقطع أواصر الجملتين ، بحيث لا تكون للجملة المستأنفة صلة بما قبلها ، مع وجود الضمائر التي لا يمكن فهم مدلولاتها بغير ربطها بما تعود عليه ، ثم إن الزمخشري صرح بما يدل على مراده بالاستئناف والقطع في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾(العنكبوت:١٩).

فقال : «﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾ ليس بمعطوف على ﴿ يُبْدِئُ ﴾ ، وليست الرؤية واقعة عليه ، وإنما هو إخبار على حياله بالإعادة بعد الموت ، كما وقع النظر في قوله تعالى ﴿ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾ (العنكبوت:٢٠) على البدء دون الإنشاء ، ونحوه قولك : ما زلت أوثر فلانًا ، وأستخلفه على من أخلفه ، فإن قلت : هو معطوف بحرف العطف ، فلابد له من معطوف عليه ، فما هو ؟ قلت : هو جملة قوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ

---

(١) حاشية الشهاب ٤/٤٣ ، ٤٤ .

﴿ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ ، وكذلك (وأستخلفه) معطوف على جملة قوله : ما زلت أوثر فلانًا »[1] .

والشهاب نفسه كثيراً ما يفسر الاستئناف بعطف الجملة كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴾ (الشورى:٣٤) . قال الشهاب : « قوله (ويعفو) بالرفع على الاستئناف ، أي على عطفه على مجموع الشرط والجواب دون الجواب وحده »[2]، وهو نفس ما صرح به السعد في الآية تفسيراً للاستئناف الذي قال به الزمخشري في وجه الرفع قال : « قوله (قد استأنف الكلام) عطفًا على الشرطية لا على الجزاء »[3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦٓ ﴾ (الشورى:٢٤) ، جعل البيضاوي قراءة الرفع في « يمحو » على الاستئناف ، فقال الشهاب : « قوله (استئناف لنفي الافتراء إلخ) يعني أنه ليس مجزومًا معطوفًا على ما في حيز الشرط ، بل معطوف على مجموع الجملة والكلام السابق »[4].

لكنه يعود فيرفض هذا التفسير للاستئناف في قوله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ (هود:٥٧) . قال البيضاوي : « ﴿ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ استئناف بالوعيد لهم بأن الله يهلكهم ، ويستخلف قومًا آخرين » . وفسر الشهاب الاستئناف بقوله : « يحتمل أنه يريد الاستئناف النحوي بناء على جواز تصديره بالواو ، لا البياني بأن يكون جواب سؤال ، وهو ما يفعل بهم كما قيل ، لأنه لا يقترن بالواو ، ومنهم من فسر الاستئناف بالعطف على مجموع الشرط والجزاء ، وهو خلاف الظاهر من العبارة »[5] .

---

(١) تفسير الكشاف ٢٠٢/٣ .
(٢) حاشية الشهاب ٤٢٣/٧ .
(٣) حاشية السعد ٧١٧/٢ .
(٤) حاشية الشهاب ٤١٩/٧ .
(٥) المصدر السابق ١٠٨/٥ .

فإصرار الشهاب على جعل الاستئناف عما قبله ، بحيث لا يعطف عليه عطفًا إفراديًّا أو جمليًّا ، جعله يتناسى هذه العلاقة الواضحة التي استخرجها البيضاوي تبعا للكشاف بين الجملتين المتعاطفتين ، حيث فسر تهديد هود لهم بقوله ﴿ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ﴾ ، فإنه يعني إهلاك الله لهم مما يترتب عليه ـ إمعانا في التهديد وإثباتًا لكمال قدرة الله ـ استخلاف غيرهم ، فهو كقوله تعالى : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ﴾ ، وهذا استمده البيضاوي من قول الزمخشري : « ﴿ وَيَسْتَخْلِفُ ﴾ كلام مستأنف . يريد : ويهلككم الله ، ويجيء بقوم آخرين يخلفونكم في دياركم وأموالكم »[1] ، فلو كان صاحب الكشاف يقصد الاستئناف بمعنى القطع وعدم العطف لما قدر جملة معطوفًا عليها ، وهي قوله (ويهلككم الله) ، ولا أكتفي بقوله (يجيء بقوم آخرين) ، فمعنى يهلككم الله مفهوم من قوله : ﴿ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ﴾ وكأن الإعراض بعد تمام تبليغ الرسالة هو عين الهلاك ، وليس في حاجة إلى التصريح به ، لأنه مفهوم من عاقبة المكذبين بالرسل ، وهو ما يوحي به قول الزمخشري : « فإن قلت : الإبلاغ كان قبل التولي فكيف وقع جزاء للشرط ؟ قلت : معناه فإن تتولوا لم أعاتب على تفريط في الإبلاغ ، وكنتم محجوجين بأن ما أرسلت به إليكم قد بلغكم فأبيتم إلا تكذيب الرسالة وعداوة الرسول »[2].

فعلام يعاتبونه إن لم يقع بهم الهلاك المتوقع نتيجة التكذيب والإعراض عن الدعوة ؟ فما رفضه الشهاب من العطف على مجموع الشرط والجزاء هو الذي يتحقق معه ترابط الجملتين والتلاؤم في النظم الكريم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝١٤ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ (التوبة:١٤،١٥) ، ففي قوله « ويتوب » وجهان الرفع والنصب ،

(١، ٢) الكشاف ٢/٢٧٧ .

ولكل منهما وجهه وبلاغته ، فعلى الرفع يكـون العطف على جملة الأمر بالقتال ، ويكون الله تعالى قد أخبر عقب الأمر بقتال المشركين أن هناك جمعًا لن يقعوا تحت وطأة المسلمين رغم خيانتهم وإيذائهم للمسلمين ، لأن الله تعالى سوف يعصم رقابهم بالإسلام ، وقد كان ، حيث أسلم الكثيرون ممن حاربوا الرسول وأصحابه . وعلى النصب تكون التوبة داخلة في جواب الأمر على أن تكون توبة هؤلاء مترتبة على قتال المسلمين للمشركين ، فيكون في ذلك إيحاء بأن المشركين لا أمل في إسلامهم إلا إذا أحسوا بعزة المسلمين وشدة بأسهم ، وحينئذ سيكون منهم من يقتل ، ومنهم من يرفع راية التسليم ، ويعلن التوبة والدخول في الإسلام ، وفي ذلك حث للمسلمين على مواصلة الجهاد ، لا للحصول على النصر وشفاء الصدور من الغيظ فحسب ، ولكن لرفع راية الإسلام ونشر دين الله أيضًا ، وهذا فرق ما بين العطف الإفرادي والعطف الجملي في الآية ، وما يترتب عليهما من اختلاف المعنى ، وهو ما أوضحه الزمخشري بقوله : « ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ ابتداء كلام ، وإخبار بأن بعض أهل مكة يتوب عن كفره ، وكان ذلك أيضًا ، فقد أسلم ناس منهم وحسن إسلامهم ، وقرئ (ويتوب) بالنصب بإضمار أن ، ودخول التوبة في جملة ما أجيب به الأمر من طريق المعنى »[1] .

فالعطف متعين في كلا الوجهين ، وهو ما صرح به السعد فقال : « قوله (ودخول التوبة في جملة أجوبة الأمر) على قراءة الرفع إنما هو من جهة المعنى ، حيث ذكر مضارع مرفوع مع حرف العطف بعد مضارعات مجزومة في جواب الأمر ، ففهم منه أن المعنى : ويتوب الله على من يشاء ، على تقدير المقابلة ، لما أنهم يرون قوة شأنكم وضعف حالهم فيتوبون فيتقبل الله توبتهم ، وأما على قراءة النصب فالأشبه أنه من جهة اللفظ ، حيث عطف على المجزوم المقدر منصوبًا ، أي : قاتلوهم ليعذبهم ويتوب »[2] .

---

(١) الكشاف ٢/١٧٨ .

(٢) حاشية السعد على الكشاف ٢/٤٨٨ .

بلاغة القطع والاستئناف :

قد يعدل النظم الكريم من العطف الإفرادي إلى عطف الجملة لغرض تعظيم المعطوف، وإبراز التفاوت بينه وبين المعطوف عليه، كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ (الأنعام:٢).

فها هنا أجلان: أجل الموت، وأجل الساعة، وكلاهما مما قضاه الله تعالى. ولكن النظم الكريم غاير بين المتعاطفين في الإعراب، فكان لتغيير السبك دلالته على التفاوت بين الأجلين، تعظيمًا لشأن الساعة، وإيحاء بأنها أمر ثابت ومقدر قبل أن يخلق الإنسان، مما يلفت النظر إلى أن الله لا يخلق شيئًا إلا بتقدير وحكمة سابقة لهذا الخلق. يقول ابن المنير: «وكان الأصل ـ والله أعلم ـ: ثم قضى أجلاً وأجلاً مسمى عنده، إذ كلاهما مقضي، فلما عدل بالكلام عن العطف الإفرادي تمييزًا بين الأجلين رفع الثاني بالابتداء، وأقر بمكانه من التقديم» [(١)].

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ (التوبة:٧٢) فإن قوله تعالى: ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ داخل فيما وعد الله به، ولكن عدل به من العطف الإفرادي إلى الاستئناف والعطف الجملي تمييزًا له عما قبله، لأنه غاية ما يتمناه المؤمنون، وأعظم ما يتطلعون إليه. يقول الفراء: (وقوله ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ رفع بالأكبر، وعُدِل عن أن يُنْسَق على ما قبله وهو مما قد وعدهم الله تبارك وتعالى، ولكنه أُوثر بالرفع لتفضيله، كما تقول في الكلام: قد وصلتك بالدراهم والثياب، وحُسْنُ رأيي خير لك من ذلك» [(٢)].

ويأتي الاستئناف بالواو دالاً على فضل المستأنف ومشعرًا بدوامه وثباته في مقابلة التبدل وعدم الثبات في المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ

---

(١) الإنصاف ٤/٢، ٥.

(٢) معاني القرآن ٤٤٦/١.

﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ (التوبة: ٤٠) .

فقد اختار الزمخشري وجه الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾ ، وعلل السعد هذا الاختيار بقوله : «قوله (والرفع أوجه) لما في النصب من إيهام التقييد بالظروف السابقة ، أعني ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ﴾ ، و﴿ إِذْ هُمَا ﴾ ، و﴿ إِذْ يَقُولُ ﴾ ، لكن لا يخفى أن هذا وارد على قوله ﴿ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ ﴾ ، فالأولى التعليل بأن علو كلمة الله في حيز الجعل والتصيير غير مناسب ، بل هو دائم ثابت ، ولا كذلك سفل كلمة الذين كفروا ، فإنه عبارة عن جعل دعواهم إلى الكفر مضمحلة مقهورة منكوسة فيما بين الناس» [1] .

ويقول الألوسي : «ولا يخفى ما في تغيير الأسلوب من المبالغة ، لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت ، مع الإيذان بأن الجعل لم يتطرق لتلك الكلمة ، وأنها في نفسها عالية ، بخلاف علو غيرها ، فإنه غير ذاتي بل يُجعل ويُتكلف ، فهو عرض زائل وأمر غير قار» [2] .

ففي القطع عن العطف الإفرادي إشعار بأن ظهور دولة الكفر وعلوها في الأرض إن حدث فإنه لا يعني أنها مُمكَّنة غالبة ، لأن علو الحق أمر ثابت ، وحماية الله لدينه لا تتخلف ، وما يشاهد من تغلب دولة الباطل فذلك ما اقتضته حكمته تعالى استدراجًا للكافرين وابتلاءً لجنده المؤمنين ، وحفزًا لهم على الاستمساك بدينه والوثوق بتأييد الله ونصره .

وقد يكون في الاستئناف حث على الالتزام بالمستأنف ، والترغيب فيه بتعظيمه في عين المخاطب ، كما في قوله تعالى بعد ذكر قصة آدم وخروجه

---

(١) حاشية السعد ٢/٥٠١ .

(٢) روح المعاني ١٠/٩٩.

من الجنة ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ (الأعراف:٢٦) ، فقد قرئ بنصب (لباس التقوى) ورفعه ، وهذا دليل على أن لباس التقوى مما أنزله الله أيضًا ، لأن العون والطاعة واجتناب المعصية توفيق منه سبحانه ، ففي رفعه والإشارة إليه تعظيم له وحث على التحلي به ، لأن اللباس الظاهري مما يتساوى فيه المؤمن والكافر ، والتستر به لا يحمي الإنسان من مواطن الهلاك ، فهو عار إذا لم يستتر بالتقوى من غضب الله وسخطه ، ولنا في قصة آدم وزوجه العظة والعبرة ، حيث أدت مخالفتهما ما عهد الله إليهما إلى انكشاف سوءاتهما ، تأكيدًا على أن العورة الحقيقية في انكشاف سوءات النفوس أمام الله ، وهو ما لا يمكن تجنبه إلا بارتداء لباس التقوى ، وصدق الشاعر :

إِذَا الْـمَرْءُ لَمْ يَلْبَسْ ثِيَابًا مِنَ التُّقَى تَقَلَّبَ عُرْيَانًا وَإِنْ كَانَ كَاسِيَا

وقد يكون في العدول إلى الاستئناف والعطف الجملي تنبيه على أن المعطوف أبعد في الضلال ، وأوغل في الكفر كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ (المائدة:٦٩).

قال الرازي : « ظاهر الإعراب يقتضي أن يقال (والصابئين) ، وهكذا قرأ أبي بن كعب وابن مسعود وابن كثير ، وللنحويين في علة القراءة المشهورة وجوه : الأول ، وهو مذهب الخليل وسيبويه : ارتفع (الصابئون) على الابتداء على نية التأخير، كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك ، فحذف خبره ، والفائدة في عدم عطفهم على من قبلهم هو أن الصابئين أشد الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالاً ، فكأنه قيل : هؤلاء الفرق إن آمنوا بالعمل الصالح قَبِل الله توبتهم ، وأزال ذنبهم ، حتى الصابئون ، فإنهم إن آمنوا كان أيضًا كذلك» [1] .

---

(١) مفاتيح الغيب ٣/٤٣٩ .

وفي هذه المغايرة بالقطع عن العطف الإفرادي حث على الإيمان والعمل الصالح وإبراز للعدالة الإلهية في المساواة بين خلقه في قبول طاعتهم وأعمالهم والمكافأة عليها ، ردًّا على مزاعم اليهود والنصارى التي حكاها الله في هذه السورة من قوله ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ (المائدة:١٨) ، فجاءت هذه الآية إبطالاً لهذا الزعم بمساواتهم في العمل والجزاء عليه ، مع أشد الفرق غلوًّا في الكفر وأمعنها في الضلال إذا عادوا إلى الله ، وأخلصوه الإيمان والعمل وهم الصابئون. بقي أن نقول إن قول الرازي (والفائدة في عدم عطفهم على من قبلهم) لا يعني خروجه عن العطف ، وإنما يعني ترك العطف الإفرادي إلى عطف الجمل ، وهو ما صرح به ابن المنير فقال : «لو نصبه وعطف لم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف ، لأن الأصناف كلها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات ، وهذا الصنف من جملتها ، والخبر عنها واحد ، وأما مع الرفع فينقطع عن العطف الإفرادي ، وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به ، ويكون خبر هذا الصنف المفرد بمعزل، تقديره مثلاً: والصابئون كذلك، فيجيء كأنه مقيس على بقية الأصناف، وملحق بها» [1].

هذه هي الواو التي سماها النحاة واو الاستئناف ، وهي التي تعني ترك العطف على المفرد لعدم قصد المشاركة في الحكم الإعرابي ، والانتقال إلى عطف الجمل التي لا تقتضي هذا التشريك ، وهذا هو الحد الذي وقف عنده النحاة لم يتجاوزوه ، لأنهم كانوا مشغولين بتصحيح قواعدهم الإعرابية ومعللين أسباب المخالفة في حركات الإعراب ، بل ربما حصروا واو الاستئناف في حدود أضيق من هذا ، فخصوها بما يقع بعدها مضارع مرفوع وقبله أمر أو مضارع منصوب أو مجزوم ، فيقولون باستئناف المضارع تصحيحًا لوجه

---

(١) الإنصاف ٦٣٢/١ .

رفعه وعدم نصبه أو جزمه ، وهو ما صرح به البغدادي في حاشيته على شرح «بانت سعاد» لابن هشام ، قال : «لا يخفى أن القائل بالفاء الاستئنافية ضابطها عنده أن تدخل على مضارع مرفوع وقبلها أمر أو مضارع منصوب أو مجزوم، فيرى في ظاهر الحال أنه لا يصح العطف ، فيدّعي أن الجملة التي بعد الفاء استئنافية لا محل لها من الإعراب ، ويسمى الفاء بذلك ، وكذلك المراد في قولهم الواو للاستئناف» [1] .

فواو الاستئناف في مفهوم النحاة هي التي يقع بعدها مضارع مرفوع مسبوق بأمر كما مثل له ابن هشام في المغنى بقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة:٢٨٢) ، أو مسبوق بمضارع منصوب كما مثل له بقوله ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ (الحج:٥) ، أو مسبوق بمضارع مجزوم ، ومثاله عنده ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الأعراف:١٨٦) ، ولم يتعد ابن هشام هذا الضابط فيما مثل له من واو الاستئناف ، لأن بحث النحاة فيها من حيث عدم مشاركة ما بعد الواو لما قبله في الإعراب جزمًا أو نصبًا ، فلما ارتفع كان لابد من القول بالاستئناف ، أي بعدم المشاركة الإعرابية التي يقتضيها عطف المفردات ، وجعله من عطف الجمل التي لا تقتضي هذه المشاركة .

بين واو الاستئناف وعطف القصة :

قال الدكتور محمد أبو موسى : «إن الواو التي ذكر الزمخشري أنها لعطف القصة على القصة عدّها ابن هشام واو استئناف ، ونستطيع أن نخطو بعد ذلك خطوة واحدة في هذا الاتجاه ، فنقول : إن الواو التي يسميها النحاة واو الاستئناف هي لعطف مضمون كلام على مضمون كلام آخر، أو عطف قصة على قصة، سواء كانت بين الخبر والإنشاء، أو بين خبرين أو إنشاءين . وهذه الخطوة المهمة ، والتي تحل إشكال الاستئناف بالواو ، الذي طالما نشب في

---

(١) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام ص ١٨٣ .

حلوقنا ، لم تبعد عن كلام الأئمة ، وإنما هي تحجل حول قول العلامة الشيخ عمر بن عبد الرحمن صاحب الكشف في تعليقه على كلام صاحب الكشاف . قال : (إنه من باب ضم جمل مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر ، والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين) . إذن هناك ما يسمى باب ضم جمل مسوقة لغرض .. والواو الواقعة بين الخبر والإنشاء من هذا الباب ، وليست كل هذا الباب ، وهذا هو ما ذهبنا إليه ، وباب ضم هذا هو الاستئناف بالواو ، ولا عليك إذا ألحقت به الفاء التي يسميها النحاة فاء الاستئناف»[1] .

وملاحظتنا على هذا النص أن ما عده ابن هشام واو استئناف ليس هو من عطف القصة عند الزمخشري ، بل هو استئناف أيضًا ، بدليل ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . قال صاحب الكشاف: «وقرئ ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ بالياء والنون ، والرفع على الاستئناف»[2] ، وهو من أمثلة الاستئناف التي أوردها ابن هشام في (المغنى) ، وقد ذكرنا فيما مضى كثيرًا من الأمثلة التي جعلها الزمخشري من الاستئناف بمعنى قطع الفعل عما قبله في الإعراب ، وجعله من عطف الجمل ، ملتقيًا في ذلك مع ابن هشام وغيره من النحاة ، وليس ذلك من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر ، بل هو من عطف جملة على جملة وهو خاص عند النحاة ـ كما ذكر البغدادي ـ بما إذا كان المعطوف فعلاً مرفوعًا مسبوقًا بأمر ، أو مضارع منصوب أو مجزوم ، وهو الذي لم يتجاوزه ابن هشام فيما ذكر من أمثلته .

أما عطف الإنشاء على الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ فهو شيء آخر ليس من الاستئناف ، وواوه ليست مما يعدُّها النحاة واو استئناف ، لأنهم يجيزون مثل هذا العطف مع الاختلاف في

---

(١) دلالات التراكيب ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٢) الكشاف ١٣٤/٢ .

الخبرية والإنشائية ، وهو مذهب سيبويه ، وإن كان ابن هشام لا يجيز ذلك ، مما جعله يرتضى قول الزمخشري في الآية ويرد به على النحاة الذين يجيزون العطف ـ يقول ابن هشام : «عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار بالفاء تلميذ ابن عصفور ، وجماعة مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾»، ثم مضى إلى الرد عليهم : «وأقول : أما آية البقرة فقال الزمخشري : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل ، بل المراد عطف جملة وصف ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين»[1] .

فواضح من ارتضائه مذهب الزمخشري ، واتخاذه دليلاً يرد به على النحاة الذين أجازوا عطف الإنشاء على الخبر ، أنه لا يقول بالاستئناف في مثل هذا الموضع ، وإلا لكان رده عليهم أنها واو استئناف . والقول بالاستئناف هنا على معنى عطف جملة على جملة لا يصلح ردًّا على من يجيز عطف الإنشاء على الخبر ، لأنهم يجوزونه في الجمل ، وإنما الذي يصلح ردًّا هو أن يقال لهم إن المقصود بالعطف هو مجموع الجمل التي تمثل غرضًا واحدًا لا كل جملة على انفراد ، وهو الذي قال به الزمخشري وارتضاه ابن هشام .

نأتي إلى القول بواو الاستئناف عند انقضاء غرض وبدء غرض جديد ، وهو أثر قاعدة قررها علماء البلاغة في باب الفصل والوصل ، حيث اشترطوا تحقق الجامع في صحة العطف بين الجمل ، ومن لم يثبت عطف القصة ، أو عَزَّ عليه وجود المناسبة بين الغرضين ، لم يكن أمامه مفر من القول بالاستئناف ، وهذا ما لم يقل به الزمخشري الذي كان دائم المحاولة في الربط بين الأغراض والمعاني ، حتى ولو أدى عطف آية على أخرى إلى وجود فاصل طويل بين

---

(١) مغني اللبيب ٢/٩٩ ، ١٠٠ .

المعطوف والمعطوف عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَـٰذَا ﴾ (آل عمران:١٦٥) . قال الزمخشري : « فإن قلت : علام عطفت الواو هذه الجملة ؟ قلت : على ما مضى من قصة أُحُد من قوله ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ »[1] .

فلم يمنع الفصل بعشر آيات طوال من رد أحد أحداث القصة على ما سبقه من أحداث ، وذلك لأنه ـ كما يقول صاحب الكشف ـ « لم يتخلل بينهما شيء أجنبي »[2] ، وعلى ذلك سار الرازي في الربط بين الأحكام والتشريعات والأغراض ، حتى كان يلحق آخر السورة بأولها ، لانتظامها في سلك واحد تجمع بين آياتها وحدة الأحكام والشرائع ، أو اتصال حديث الكفر بالإيمان ، أو شفع الترغيب بالترهيب ، فلا مانع عنده أن يعطف قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ﴾ (النساء:١٢٧) ، وهي قرب نهاية السورة على أول ما تضمنته السورة من أحكام النساء ، وما نزل فيهن من الشرائع . يقول الرازي : « اعلم أن عادة الله في ترتيب هذا الكتاب الكريم وقع على أحسن الوجوه ، وهو أن يذكر شيئًا من الأحكام ، ثم يذكر عقيبه آيات كثيرة في الوعد والوعيد، والترغيب والترهيب ، ويخلط بها آيات دالة على كبرياء الله وجلال قدرته ، وعظمة إلهيته ، ثم يعود مرة أخرى إلى بيان الأحكام ، وهذا أحسن أنواع الترتيب ، وأقربها إلى التأثير في القلوب ، لأن التكليف بالأعمال الشاقة لا يقع في موقع القبول إلا إذا كان مقرونًا بالوعد ، والوعد والوعيد لا يؤثر في القلب إلا عند القطع بغاية كمال من صدر عنه الوعد والوعيد ، فظهر أن هذا الترتيب أحسن الترتيبات اللائقة بالدعوة إلى الدين الحق ، إذا عرفت هذا فنقول إنه سبحانه ذكر في أول هذه السورة أنواعًا كثيرة من الشرائع والتكاليف ، ثم أتبعها بشرح أحوال الكافرين والمنافقين ، واستقصى في ذلك ، ثم ختم تلك

---

(١) الكشاف ٤٧٧/١ .

(٢) كشف الكشاف ٥٧٩/١ .

الآيات بالآيات الدالة على عظمة جلال الله وكمال كبريائه ، ثم عاد بعد ذلك إلى بيان الأحكام فقال ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾»[1] .

فعطف غرض على غرض أو حكم على حكم مهما تباعدت المسافة بينهما أولى من القول بالاستئناف ، وأدل على ترابط الأحكام والشرائع ، واتحادها في الغاية ، وإذا كان العربي قد بدأ قصائده بحرف العطف دلالة على معان كامنة في نفسه أو مقدرة لم يتلفظ بها ، فأولى أن يعطف على معان سبق التصريح بها لفظًا مهما كان الفاصل ، لأن المفروض في المتدبر لكتاب الله أن يكون واعي الذهن ، حاضر البديهة ، يرد آخر الكلام على أوله ، وكأن الله تعالى يريد لمن يتلقى كلامه أن يصل إلى مرحلة من الحضور وتوقد الذهن ، وعمق الاندماج يستطيع معها إدراك الروابط ، ووجوه الوصل بين الآيات والسور ، وهذا ما كان يتخيله الشاعر العربي في مستمعه حين يبدأ ذكر قصيدته بالواو العاطفة تاركًا للسامع البحث والتخيل لما عطف عليه . يقول البغدادي في خزانة الأدب تعليقًا على قول الشاعر :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الـمُخْتَرَقْ

« فقوله (وقاتم) الواو واو رُبَّ ، وهي عاطفة لا جارة ، وقاتم : مجرور برُبَّ ، لا بالواو على الصحيح . وقد أنشد الشارح هذا البيت في رُبَّ من حروف الجر أيضًا ، على أن رُبَّ محذوفة بعد الواو ، وذكر أنه يجوز حذفها في الشعر بعد الواو والفاء وبل ، ولم أر من قيد حذفها في الشعر وغيره ، وهذا هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون والمبرد أن الجر بالواو لا برُبَّ ، واستدلوا في افتتاح القصائد بها كهذا البيت . وأجيب بجواز العطف على كلام تقدم ملفوظٍ به لم ينقل ، أو مقدر حكم له ـ منويًّا في النفس ـ بحكم المنطوق به ، ورد مذهبهم بوجوه أيضًا : أحدها أنها ـ مع ذكر رُبَّ ـ عاطفة باتفاق ، فكذلك مع حذفها ، ولا تنقل عن ذلك إلا بدليل ، والأصل عدمه . قال ابن خالويه : الواو

---

(١) مفاتيح الغيب ٣/٣٢١ .

إذا كانت في أوائل القصائد نحو (وقاتم الأعماق) فإنها تدل على رُبَّ فقط ، ولا تكون للعطف ، لأنه لم يتقدم ما يعطف عليه بالواو . قال أبو علي الفارسي في نقض الهاذور : هذا شيء لم نعلم أحدًا ممن حكينا قوله في ذلك ذهب إليه ولا قال به ، وليس هذا الذي تَظنَّاه من الفصل بين الأوائل وغيرها بشيء ، وذلك أن أوائل القصائد يدخل عليها حروف العطف على جهة الخزم نحو ما رووا من قوله :

بَلْ مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

وكأنه جعله عطفًا على كلام قد كانوا يقولونه ، وقصة خاضوا فيها ، فعطف الشعر بحرف العطف على ذلك الكلام الذي كانوا فيه» [1] .

فهناك إذن عطف قصة مذكورة على قصة منوية أو مقدرة لم يتلفظ بها ، وهذا جائز في هذه اللغة التي تعتمد إثارة الخيال ، وإيقاظ الحس ، وتوقد الذهن لدفع المتلقي إلى البحث في أعماق الشاعر عن هذا المضمر الذي عطف عليه .

أفيكون مثل هذا المتلقي الذي يستبطن أسرار النفس ويتخيل كلامًا لم ينطق به القائل ليعطف عليه ما سمعه ـ أمثل هذا المتلقي يعجز عن إحالة آخر الكلام إلى أوله مهما تباعدت المسافات وتنوعت الأغراض ؟

لعل في ذلك ما يدفع المتهجمين على هذا التراث ممن يقولون بافتقاد الوحدة بين أجزاء القصيدة العربية القديمة أن يراجعوا أنفسهم ، ويرتفعوا إلى مثل هذا الحس واليقظة في خيال العربي وشعوره ، سواء كان منشئًا أو متلقيًا .

فالواو الاستئنافية التي يقصد بها بدء غرض جديد والأخذ في معنى لا يظهر له بالمعنى المنقضي صلة تحسن العطف ، تتردد كثيراً في كتب التفسير ، وهؤلاء الذين يرددونها لا يفرقون بين ما استؤنف بالواو وما استؤنف بغيرها ،

---

(١) خزانة الأدب ١/٨٠ ، ٨١ .

ولعل هذه الواو أشبه بالزائدة عندهم ، وكأنها بتجردها عن الربط فقدت دورها الذي تؤديه في الفصل بين المعاني وإبراز العلاقات بين الجمل والأغراض ، وهو صريح قول الأمير في حاشيته على المغني : « قد يقال : الاستئناف ابتداء الكلام ، وهذا حاصل أتى بالواو أم لا ، فما معنى إضافته للواو ؟ بل ربما أوهمت هي العطف ، فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق » [1] .

وهو الذي صرح به الشهاب أيضًا في قوله : « والمراد بالاستئناف والابتداء معناه المتبادر المعروف ، وهو قطع الكلام عما قبله بأن لا يعطف عليه ، فالواو كالزائدة » [2] .

والقول بزيادة الواو مما يجب أن يصان عنه نظم القرآن الكريم ، خاصة أن حملها على العطف لا تكلف فيه ، غاية الأمر أن العطف يتجاوز دائرة الجملة الواحدة إلى عطف الغرض أو القصة كما ذهب إليه الزمخشري . وهنا يبدو الفرق بين ما استؤنف بالواو العاطفة وما استؤنف بغيرها إن سلمنا بتسمية الواو العاطفة في مثل ذلك استئنافية ، فالغرض المستأنف إن كان متولدًا عن الغرض السابق بأن يكون كالبيان له ، أو التقرير لمضمونه ، أو الإجابة عما يثيره في الذهن من سؤال يقع الغرض التالي كالجواب له ، وصل بغير الواو ، كما توصل الجملة المبينة أو المؤكدة أو المستأنفة استئنافًا بيانيًّا ، وإن لم يكن كذلك ، وكأن بين الغرضين مناسبة كاجتماعهما في إطار تشريع واحد ، أو كونهما حدثين في إطار قصة واحدة ، دخلت الواو الواصلة كما تدخل بين الجملتين في التوسط بين الكمالين ، وقد لا يقصد إلى ضمهما بالواو إشعارًا بكمال استقلال كل غرض أو قصة ، أو لأن أحدهما حديث عن قوم والآخر حديث عن قوم آخرين ، مما يجب معه الفصل إشعارًا بكمال التباين بين الغرضين . هذا الفرق يظهر في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ

---

(١) حاشية الأمير على المغني ٣٣/٢ .

(٢) حاشية الشهاب ٤٣/٤ .

مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١١٤﴾ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴿١١٥﴾ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾

(البقرة:١١٤-١١٦) .

فقد قرأ ابن عامر (قالوا اتخذ الله ولدًا سبحانه) بغير واو ، وقرأ باقي السبعة بالواو ، فعلل أبو علي الفارسي قراءة ابن عامر واحتج لها بقوله : (حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين : أحدهما أن للجملة التي هي (قالوا اتخذ الله ولدًا) ملابسة بما قبلها من قوله ﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ﴾ . وممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار ، لأنهم بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم مانعون لهم من مواضع متعبداتهم ، والمساجد هي جميع المواضع التي يتعبد فيها . وقد روى عن النبي ﷺ : (جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا) ، وإذا كان التأويل على هذا فالذين قالوا : اتخذ الله ولدًا ، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم ، فيستغني عن الواو ، لالتباس الجملة بما قبلها...» ثم يقول : «والوجه الآخر أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم»[1] .

وكأن الفارسي يرى أن هذه الجناية القولية امتداد لجناية فعلية قام بها فريق واحد يحاد الله ورسله ، وإن ضم جماعات متنوعة من الكفار كلها تحارب الله وتقف دون توحيده وعبادته ، فهما جنايتان تولدت الثانية عن الأولى ، واتصلت بها اتصالاً ذاتيًا كما في كمال الاتصال بين الجمل ، غاية الأمر أن الجناية الأولى محاربة لله باليد والثانية محاربة باللسان ، وهذا وجه من وجوه ترك العطف ، وقد ينظر إلى الجناية الثانية على أنها من فريق آخر غير الفريق الأول

---

(١) الحجة ٢/٢١٥ ، ٢١٦ (بلدية) .

فيترك العطف إشعارًا بالاستقلال والتباين ، وهذا ما سار عليه ابن عطية في تعليل ترك العطف ، مترسمًا خُطا الفارسي فقال : « وحذف هذه الواو يتجه من وجهين ؛ أحدهما أن هذه الجملة مرتبطة في المعنى بالتي قبلها ، فذلك يغني عن الواو ، والآخر : أن تستأنف هذه الجملة ولا يراعى ارتباطها بما تقدم »[1] .

أما وجه العطف فقد علله العكبري بأنه عطف على ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾[2] ، فيكون عطف جناية لليهود والنصارى على جناية سابقة لهم عطف القصة على القصة .

ومثل ذلك التعليل للفصل والوصل بين القصتين ما قاله الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٦﴾ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ (التوبة:١٠٦،١٠٧) .

قال الزمخشري : « في مصاحف أهل الشام : الذين اتخذوا بغير واو ، لأنها قصة على حيالها ، وفي سائرها بالواو على عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم »[3] .

فاستئناف القصة هنا بغير الواو يعني استقلالها عما قبلها ، إشعارًا بأن هذه القصة تفوقت على سائر قصص المنافقين لما فيها من خفي المكر وخبيثه ، بمحاولة بث الفرقة بين جماعة المسلمين بارتداء زي الصلاح والمحافظة على العبادة ، والحرص على إقامة الصلوات ببناء مسجد ظاهره العبادة ، وباطنه محاربة الله ورسوله ، وهو أسلوب في النفاق بلغ الغاية في الإجرام والإحكام معًا ، فاستحق أن ينفرد عن سائر جناياتهم التي قصَّها الله تعالى قبل هذه

---

(١) المحرر الوجيز ١/٤٠٠ .

(٢) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/٢٣٩ .

(٣) الكشاف ٢/٢١٣ .

الآيات . وقد منع من جعل الفصل والاستئناف هنا من قبيل الوصل الذاتي أنه جاء ذكر فريق المرجين لأمر الله ، وهم لم يحكم الله تعالى عليهم بالكفر ، بل فوض أمرهم إليه ، إما يعذبهم وإما يتوب عليهم ، بخلاف هؤلاء الذين اتخذوا المسجد ضراراً ، فقد حكم الله عليهم بالكفر ، وهما فريقان متباينان .

وكأني بالزمخشري يتابع أبا علي ويستمد منه ، فقد قال في الحجة : « وجه من ألحق الواو أنه معطوف على ما قبله من نحو قوله ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ ﴾ (التوبة:٧٥) ، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ ﴾ (التوبة:٥٨) ، ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ ﴾ (التوبة:٦١) ، ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة:١٠٦) ، أي منهم آخرون ومنهم الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً .

ومن لم يلحق الواو لم يجز أن يكون (الذين) بدلاً من قوله (وآخرون مرجون) ، كما تبدل المعرفة من النكرة ، لأن المرجين لأمر الله هم غير الذين اتخذوا المسجد ضراراً ، ألا ترى أن متخذي المسجد قد أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون ولا تثلج قلوبهم بالإيمان في قوله ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ ، وإذا وقع الخبر بتاتاً على أنهم لا يؤمنون حتى الممات ، والمرجون لأمر الله قد جوز عليهم الإيمان ، علمت أنهم ليسوا إياهم ، فإذا لم يكونوا هم لم يجوزوا أن يبدلوا منهم »[1].

وهذا الفرق بين الاستئناف بغير الواو ، والاستئناف بالواو العاطفة قصة على قصة ، يفسر لنا الاستطراد من قصة إلى قصة ، وكيف يأتي بالواو حين يكون بين المستطرد والمستطرد عنه علاقة تناسب تصحح العطف ، ويترك العطف حين يكون لمجرد أن الشيء بالشيء يذكر .

ففي قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾ (البقرة:١٨٩) ، قال الزمخشري في أحد وجوه الوصل

---

(١) الحجة ص ٣٤٧ وما بعدها (بلدية) .

بين قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ... ﴾ إلخ وما قبلها : « يجوز أن يجري ذلك على طريق الاستطراد ، لما ذكر أنها مواقيت للحج ، لأنه كان من أفعالهم في الحج »[1] ، يشير إلى عادة أناس من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطًا ولا دارًا ولا فسطاطًا من باب ، فإذا كان من أهل المدر نقب نقبًا في ظهر بيته ، منه يدخل ويخرج ، أو يتخذ سلمًا يصعد فيه ، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء . فهاهنا إذن استطراد من قصة سؤالهم عن الأهلة ، وإجابة الله عليه ، إلى قصة أخرى أراد الله إبطالها ، لأنها من عادات الجاهلية . وقد جاءت القصة المستطردة مبدوءة بالواو ، لكن في قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ﴾ (آل عمران: ١١٠، ١١١).

يقول الزمخشري : « فإن قلت : ما موقع الجملتين ، أعني : ﴿ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، و﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ ﴾ ؟ قلت : هما كلامان واردان على طريق الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب ، كما يقول القائل : وعلى ذكر فلان فإن من شأنه كيت وكيت ، ولذلك جاءا من غير عاطف »[2] .

وكأني بالزمخشري يشير إلى أن الاستطراد في آية البقرة جاء بالعاطف ، لأن المناسبة بين مواقيت الحج وبين ما كانوا يفعلونه في الجاهلية ، مرتبطًا بالحج فعلاً وزمنًا ، هي مناسبة واضحة ، والارتباط قوي ، فصح العطف ، أما في هذه الآية فلا علاقة بين ما سيقت من أجله الآية بيانًا لفضل المؤمنين من هذه الأمة وصفاتهم التي مدحهم الله بها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين نفي ضرر أهل الكتاب عنهم . وكون المؤمنين من أهل الكتاب قلة والفاسقين هم الكثرة ، إلا ما قاله الزمخشري من ذكر ذلك بذكر أهل الكتاب استطرادًا ، فلا مجال للعاطف بين الحديثين .

---

(١) الكشاف ١/٣٤١ .

(٢) المصدر السابق ١/٤٥٥ .

يقول صاحب الكشف في حاشيته «وأما قوله ﴿ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ وقوله ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ ﴾ فكلام سرد عند ذكرهم استطرادًا ، تتميمًا لبيان حالهم ولم يجعل اعتراضًا ، لأنه لا يؤكد ما سلف من الكلام ، وإنما هو من قبيل تذكر ضيق الخف عند ذكر ضيق الخاتم ، وفي مثله لو اتفق العود إلى الكلام الأول كما نحن فيه كان قطعًا واستطرادًا ، وإلا كان قطعًا فقط ، وقد سبق أن ترك العاطف دليل الاستطراد ، أما وجوده فليس دليل العدم» [1] .

ولعل كثيرًا من المفسرين يقولون بالاستئناف مع تحقق المناسبة ، ووجود الواو العاطفة هربًا من القول بالعطف مع الفاصل الطويل ، كما قال الجمل في قوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ (النساء:٣٦) .

فقد سبق الآية جملة أحكام وتشريعات خاصة بالنساء ، وحقوقهن في المواريث وحسن المعاملة لهن من المجتمع والأزواج ، فذهب الجمل إلى القول بالاستئناف في الآية قائلاً: «قوله ﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ كلام مبتدأ مسوق لبيان الأحكام المتعلقة بحقوق الأزواج» [2] .

فكون الآية جاءت بيانًا لأحكام الوالدين والأقارب بعد أحكام الأزواج ، مناسبة تكفي لصحة عطف هذا الحكم على الأحكام السابقة في مجال تشريعات تبين الحقوق والواجبات في المعاملات بين ذوي القرابة ، ومن تربط بينهم صلات رحم أو مصاهرة ، ثم لماذا لا تكون الآية عطفًا على قوله في أول السورة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ (النساء:١) ؟ وبينهما مناسبة قوية من حيث إن هذه الآية دعت إلى التراحم بين بني الإنسان عامة ، بحكم الأخوة في الانتماء إلى نفس

---

(١) كشف الكشاف ١/٥٤٢ .

(٢) الفتوحات الإلهية ١/٣٨٠ .

واحدة ، ثم إلى مراعاة حق الأقارب وذوي الأرحام خاصة ، والآية المعطوفة تضمنت هذه الدعوة مع زيادة النص على بيان الحقوق حسب ترتيبها بدءًا من أقرب المقربين ، وانتهاء إلى أبعد من تمتد إليهم صلة الإنسان في المعاملة أو الجوار .

فإن قيل إن هناك فاصلاً طويلاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، قلنا إن حذقة المفسرين أباحوا ذلك العطف باعتبار أن أغراض القرآن ومعانيه متصلة ومتآخية ، فالانتقال من معنى إلى معنى متصل به ، والتخلص من غرض إلى غرض يستدعيه الأول ويتفرع عنه ، لا يقدح في صحة العطف . لذا قال الزمخشري : «وليس ببعيد أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل وإن طال ، لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه»[1] . والجمل نفسه ينقل عن شيخه ما يفيد صحة العطف مع الفاصل الطويل كما في قوله تعالى : ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ (الإسراء:١٠٥) . يقول الجمل : «متعلق في المعنى بقوله ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾ إلخ ، هذا على أسلوب العرب ، حيث ينتقلون في كلامهم من سياق المقصود إلى غيره المناسب له ، ثم يرجعون لما كانوا بصدده اهـ . شيخنا ، وفي الخطيب : إنه معطوف على ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ اهـ»[2] .

وسواء كان العطف على ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾ أو على ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ فإن الفاصل بين المتعاطفين طويل طويل . فهل يعني أن قوله بالاستئناف هو ما نعنيه بعطف الغرض على الغرض أو القصة على القصة ؟ أم أنه يقول بالعطف في موضع وبالاستئناف في موضع آخر ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ ؟ إن صح الأول فهو ما نريد التوصل إليه ، وإن كان الثاني فهو ما لا نرتضيه ، خاصة أن المناسبة فيما عده استئنافًا ليست بخافية .

---

(١) الكشاف ٣/٧٤ .

(٢) الفتوحات الإلهية ٢/٦٥٣ .

على أن كثيراً مما قال الجمل وأبو السعود إنه استئناف بالواو جعله غيرهما من عطف القصة على القصة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (المائدة:٢٠) . قال الجمل : « قوله (واذكر إذا قال موسى إلخ) جملة مستأنفة لبيان ما فعلوا بعد أخذ الميثاق»[١] . وقال الرازي : « واعلم أن وجه الاتصال هو أن الواو في قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ ﴾ واو عطف ، وهو متصل بقوله ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ ، كأنه قيل أخذ عليهم الميثاق ، وذكّرهم موسى نعم الله تعالى ، وأمرهم بمحاربة الجبارين ، فخالفوا في القول في الميثاق ، وخالفوه في محاربة الجبارين »[٢] .

فالواو التي جعلها الجمل استئنافًا هي التي جعلها الرازي عاطفة ، وأوجد بين القصتين المناسبة واضحة ، وكأنهما جملتان لا قصتان لشدة وضوح الجامع بينهما .

وما جعله أبو السعود استئنافًا في قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾ (طه:٩) هو من عطف القصة ، كما صرح به غيره . قال أبو السعود : « استئناف مسوق لتقرير أمر التوحيد الذي ينتهي إليه مساق الحديث ، وبيانه أنه مستمر فيما بين الأنبياء كابراً عن كابر ، وقد خوطب به موسى عليه الصلاة والسلام حيث قيل له : ﴿ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا ﴾ ، وبه ختم عليه الصلاة والسلام مقاله حيث قال ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾»[٣] ، فإذا كان بين قصتي محمد وموسى عليهما السلام هذه المناسبة في الدعوة إلى التوحيد كما قال فلم لا يكون عطف قصة على قصة ؟ لذلك صرح كثير من المفسرين بجعل الآية من عطف القصة كما قال الشهاب : ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ ﴾ إلخ من عطف القصة ، فلا يضر تخالفهما خبراً وإنشاء»[٤] .

---

(١) الفتوحات الإلهية ٤٧٦/١ .
(٢) مفاتيح الغيب ٣٨٤/٣ .
(٣) إرشاد العقل السليم ٦/٦ .
(٤) حاشية الشهاب ١٩١/٦.

فهل يقصد أبو السعود بالاستئناف هنا ابتداء جمل جديدة معطوفة على ما قبلها عطف القصة ، كما أن الواو الاستئنافية في الجمل تعني ترك العطف الإفرادي إلى العطف الجملي ، حسبما صرح به في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ ، فقال : « ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ فإنه وإن كان جملة مستأنفة ابتدائية أو شرطية لكنها في قوة أن يقال : وأمن من دخله ، فتكون بحسب المعنى والمآل معطوفة على مقام إبراهيم »[1].

الحق أنني لا أستطيع الجزم بذلك ، لأن في تفسيره من النصوص ما يعارض هذا الفهم . ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ (المؤمنون:١٢)، قال أبو السعود: « والواو ابتدائية ، وقيل عاطفة على ما قبلها »[2]، فهذا صريح في أن الواو الاستئنافية غير العاطفة . كما أنه يصر على استخدام لفظ الاستئناف في كل ما صرح الأئمة بأنه من عطف القصة وكأنه لا يقول به . فمثلاً قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (الشعراء:١٠) يقول : « ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ ﴾ كلام مستأنف مسوق لتقرير ما قبله من إعراضهم عما يشاهدونه من الآيات التنزيلية ، وتكذيبهم بها ، إثر بيان إعراضهم عما يشاهدونه من الآيات التكوينية »[3].

ويضطر الألوسي إلى زيادة عطف القصة على ما قاله أبو السعود . قال الألوسي : « ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ ﴾ كلام مستأنف مقرر لسوء حالهم ، ومُسلٍّ له ﷺ أيضًا لكن بنوع آخرمن أنواع التسلية على ما قيل ، و« إذ » منصوب على المفعولية بمقدر خوطب به النبي ﷺ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة »[4].

وعلى أي حال فإن كل ما قال به أبو السعود من الاستئناف بالواو وما قال به غيره يمكن حمله على العطف ، سواء كان عطف جملة على جملة ،

---

(١) إرشاد العقل السليم ٦١/٢ .
(٢) المصدر السابق ١٢٦/٦ .
(٣) المصدر السابق ٢٣٥،٢٣٦/٦ .
(٤) روح المعاني ٦٣/١٩ .

أو عطف قصة على قصة ، ومن ثَمَّ فإنني أقول الآن مستريحًا : ليس ثمة واو استئناف ، بمعنى تجردها عن الربط لتكون كالزائدة في ابتداء الكلام ، أما إذا كان الاستئناف بها يعني قطعها عن العطف الإفرادي ؛ لتكون عاطفة لجملة أو لغرض أو قصة ، فإنني لا أمنع ذلك ، لأن الاستئناف حينئذ يعني ابتداء جملة أو قصة منسوقة على ما قبلها ، وهو ما لا يتعارض مع حقيقة الربط في الواو . وهو أقرب إلى كلام أئمة اللغة وأساطين البلاغة كما أوضحته هذه الدراسة .